مجلة مركـــز جـــزيرة العـــــرب
للبحوث التـــربـــوية والإنسانية
المجلد (1)، العدد (5): 30 يونيو 2020م
ص: 26-42
تاريخ الاستلام: 2020/05/13 القبول: 2020/06/17

ISSN: 2707-742X

Journal of Arabian Peninsula Centre
for Educational and Humanity Researches
Volume (1), Issue (5): 30 June: 2020
p: 26- 42
Copyright License

اعتراضات الحيدرة اليمني على النحاة في الوقف
من خلال كتابه "كشف المشكل في النحو"

الباحث/ طـارق عبد الحكيم علي الوهبـاني
طـــالب دكتـــوراه بقســم اللغـــة العـربيـــة
كليـــــة اللغـــــــات – جـــامعة صنعـــــاء
E: tariq2018abdulhkeem@gmail.com || phone: 00967771477919

الملخص: يعرض هذا البحث موضوعاً مهماً في الدراسات النحوية؛ إذ يهدف إلى الكشف عن جانب غامض من جهد الحيدرة اليمني(1)، وهو اعتراضاته على النحاة في الوقف. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل نص اعتراض الحيدرة على النحاة ومناقشته من خلال كتب النحاة القدامى والمحدثين. وقد اشتمل البحث على محورين، هما: المحور الأول: اعتراضات الحيدرة على النحاة في الوقف بالرَّوْم والإشمام والتضعيف، والمحور الثاني: اعتراض الحيدرة على النحاة في الوقف بالنقل. وتوصل البحث إلى أن الرَّوْم يأتي في المرفوع والمجرور والمنصوب؛ لأن الرَّوْم لا يعني إخفاء الحركة تماماً كما فسره القراء والحيدرة، وإنما هو صويت ضعيف يتبع الحرف تنبيهاً للحركة، بمعنى أن الحركة لم تسقط جميعها، بل ينطق ببعضها، وهذا يضعف ما ذهب إليه الحيدرة المتابع للقراء بمنعهم الرَّوْم في المنصوب، فهم اعتمدوا في ذلك على مصدر وحيد من مصادر السماع وهو القراءات القرآنية، في حين أن النحاة اعتمدوا على ما جاء عن العرب، فهو الأكثر في كلامهم. كما أن الوقف بالنقل جائز عند العرب؛ لأنهم استعملوه في الشعر والنثر، وهذا يضعف حكم الحيدرة على استعمال العامة للوقف بالنقل بأنه ضعيف جداً ؛ لأن حكمه مبني على أقوى المذاهب في الوقف وليس على الاستعمال. وقد أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالفكر النحوي عند نحاة اليمن، لا سيما في عصر الحيدرة، والاهتمام بعلماء اللغة والنحو في اليمن، وعلى الجامعات اليمنية الاهتمام بالتراث النحوي اليمني وإحيائه، وإبراز علماء اللغة والنحو في الدراسات اللغوية الحديثة، ورفع مكانتهم. كما يقترح الباحث إجراء دراسة مستفيضة حول الفكر النحوي عند الحيدرة اليمني من خلال كتابه كشف المشكل في النحو، ودراسة اللغات أو اللهجات في (كشف المشكل في النحو) للحيدرة اليمني في ضوء نظريات علم اللغة الحديث (صوتياً- صرفياً- نحوياً- تركيبياً).

الكلمات المفتاحية: اعتراض، الحيدرة، الوقف، الرَّوْم، التضعيف، النقل.

1- هو علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم بن علي بن تميم الحارثي المدني، ويكنى بـ(أبو الحسن)، ولُقِّب بالحيدرة اليمني النحوي التميمي، ولم تذكر كتب التراجم سنة ولادته، وإنما اكتفت بمكان ولادته، فقد ولد ببلاد بكيل من أعمال ذمار، وحاز الحيدرة على ثقافة واسعة حصل من خلالها على مكانة رفيعة بين علماء عصره، وهي ما وصفه به مؤرخو التراجم، فقد كان فقيهاً، وأديباً من وجوه أهل اليمن وأعيانهم، علماً ونحواً وشعراً، والعلامة المحقق إمام النحو، فريد زمانه، وأحد علماء الزيدية وفضلائهم وفصحائهم، وهو أحد مفاخر اليمن، والشيخ الإمام والعالم الصدر، صاحب نكتة وأدب، وتوفي سنة خمسمائة وتسع وتسعين للهجرة. ينظر: عمر بن علي بن سمرة الجعدي (1956): طبقات فقهاء اليمن227، وعمارة اليمني (1976): تاريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزبيد97، والحيدرة (1984): كشف المشكل في النحو 11/1، والسيوطي (1965): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة168/2، والقاضي شهاب الدين بن أبي الرجال (2004): مطلع البدور ومجمع البحور253/3، والزركلي (2002): الأعلام291/4، وعبدالله محمد الحبيشي (2004): مصادر الفكر الإسلامي في اليمن375.

Al-Haidara Yemeni objections to grammarians in the endowment Through his book "Exposing the Problem in Grammar "

Researcher: Tariq Abdul hkeem Al wahbani

.Doctorate's Student in the Arabic Language|| Department in Languages Faculty

E: tariq2018abdulhkeem@gmail.com || phone: 00967771477**919**

Abstract: This research presents an important topic in syntactical studies. It reveals a mysterious aspect of Yemeni AL-Haydara objection, which is the his objection to the grammarians on waqf. I presented the text of AL- Haydara objection, and I discussed the content of his objection through the books of the old grammarians and the modernists, then I choose the opinion that I think is right. The research has been in two parts: the first part is Al- Haydara's objection to the grammarians on waqf with Rom, (Ishmam) Sound between those of damma and kasra and Reduplication. And the second parts is Al- Haydara's objection to the grammarians on waqf with transfer. Then I appended the research with a conclusion in which it recorded the results of the research.

Keywords: Reply, Waqf, Rom, Reduplication, Transfer.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: هذا بحث بعنوان: (اعتراضات الحيدرة اليمني على النحاة في الوقف)؛ إذ يعد الوقف من المسائل المهمة في الدراسات الصوتية؛ لما له من خلاف بين النحاة أنفسهم وبين النحاة والقراء، مما تسهم آراؤهم في إثراء الدراسات الصوتية وتطورها؛ ولذلك فإن الباحث سلط الضوء فيه على اعتراضات الحيدرة اليمني على النحاة في مسألة الوقف من خلال كتابه "كشف المشكل في النحو".

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في محورين، هما: المحور الأول: اعتراضات الحيدرة على النحاة في الوقف بالرَّوْم والإشمام والتضعيف، وفيه عرضت نص اعتراض الحيدرة اليمني على النحاة، ووضحت أقوال النحاة في ذلك، ومن ثم رجحت ما أراه صواباً. أما المحور الثاني فكان بعنوان: اعتراض الحيدرة على النحاة في الوقف بالنقل، وفيه عرضت نص اعتراض الحيدرة اليمني، ووضحت أقوال النحاة في ذلك، ومن ثم رجحت ما أراه صواباً. وختمت البحث بخاتمة سطرت فيها ما خلص إليه البحث من نتائج، وأضفت إليها التوصيات والمقترحات. ويمكنني هنا توضيح الآتي:

إشكالية البحث:

لا شك في أن مسألة الوقف من أهم المسائل التي اختلف فيها النحاة والقراء؛ لأن النحاة اعتمدوا على ما جاء عن العرب، أما القراء فقد اعتمدوا في ذلك على مصدر وحيد من مصادر السماع وهو القراءات القرآنية، ما نتج عنه خلاف بينهم، فكان هذا الخلاف مما يحتاج إلى توضيح ومناقشة.

ويمكن أن نضع تلك الإشكالية في التساؤلات الآتية:

1. هل الوقف بالرَّوْم لا يأتي مع المنصوب كما ذهب إليه الحيدرة؟
2. هل الوقف بالتضعيف غير واضح في المرفوع كما ذهب إليه الحيدرة؟
3. هل صحيح حكم الحيدرة على استعمال العامة للوقف بالنقل بأنه ضعيف جداً؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن جانب غامض من جهد الحيدرة اليمني، وهو اعتراضاته على النحاة في الوقف من خلال:

1. الكشف عن اعتراضاته على النحاة في الوقف بالرَّوْم والإشمام والتضعيف.
2. الكشف عن اعتراضه على النحاة في الوقف بالنقل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول موضوعاً مهماً، وهو اعتراضات الحيدرة اليمني على النحاة في الوقف؛ لما له من أهمية كبيرة في إثراء الدرس اللغوي وتطوره، كما يمكن الإفادة من نتائج البحث التي استنبطت من خلال تقريب وجهات النظر لدى النحاة والقراء حول مسألة الوقف.

حدود البحث:

اعتمد البحث على كتاب كشف المشكل في النحو لتوثيق اعتراضات الحيدرة في الوقف، كما اعتمد على أمات الكتب في النحو واللغة والقراءات لمناقشة اعتراضات الحيدرة، وغيرها من الكتب الوسيطة.

منهج البحث:

استعمل البحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل أقوال النحاة والقراء من خلال عرض نص اعتراض الحيدرة على النحاة، وتوضيحه من خلال كتب النحاة القدامى والمحدثين، ومن ثم ترجيح الرأي الذي أراه صواباً.

خطة البحث:

تكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، وعلى النحو التالي:

- **المقدمة**: وتضمنت ما سبق.
- **المبحث الأول**: اعتراضات الحيدرة على النحاة في الوقف بالرَّوْم والإشمام والتضعيف.
- **المبحث الثاني**: اعتراض الحيدرة على النحاة في الوقف بالنقل.
- **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول- اعتراضات الحيدرة على النحاة في الوقف بالرَّوْم والإشمام والتضعيف

العرض:

ذكر الحيدرة اليمني أن بعض النحاة يرون أن الوقف بالرَّوْم والوقف بالإشمام والوقف بالتضعيف لا يكون إلا في المرفوع، وردَّ عليهم بأن الوقف بالتضعيف غير واضح في المرفوع؛ لوروده كثيراً في الشعر في حالة النصب، أما الرَّوْم والإشمام فيرى الحيدرة أنهما لا يأتيان مع المنصوب، فلا وجه لهما عنده؛ إذ قال: «رُوي عن بعض أهل النحو أن الرَّوْم والإشمام والتضعيف لا يكون إلا في المرفوع، وذلك غير واضح في التضعيف؛ لأنه أكثر ما سمع في الشعر مع المنصوب، قال بعضهم:

ضَخْمٌ يُحِبُ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[2]

وقال آخر:

لَقَدْ خَشِيْتُ أَنْ أَرَى جَدَيَّا

فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَّا

مِثل الحريق وافقَ القصبَّا[3]

فأما الرَّوْم والإشمام فلا يجوزان ألبتة في المنصوب؛ إذ لا وجه لهما، ويفتحان في المجرور»[4].

التوضيح:

للعرب في الوقف على ما كان آخره متحركاً مذاهب:

منهم من يقف بالسكون في الحركات الثلاث، كقولك: هذا زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررن بزيدْ، والسكون هو أقوى هذه المذاهب؛ لأن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ من الكلمة بالوقف عليها، وتتحقق هذه الراحة بالسكون لا بالحركة، بمعنى آخر: هو حذف الحركة والتنوين[5]. ومنهم من يقف بالرَّوْم ويروم بالحركة، فالرَّوْم عند سيبويه هو أن «تروم التحريك»[6]، وذكر الفارسي أن الرَّوْم «هو أن تضعف الصوت فلا تشبع ما ترومه»[7]، وقال السيرافي: «الرَّوْم صويت ضعيف بالضم في المرفوع وبالفتح في المفتوح وبالكسر في المكسور، يتبع ذلك الصوت الحرف الذي يقف عليه، فيعلم أنه محرك بتلك الحركة في الوصل»[8]، نحو: هذا خالِدْ، ويرمز له بخط (-). وذكر ابن مالك أن الرَّوْم «عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة»[9].

2- هذا عجزٌ لرؤبة بن العجاج. وروي (ضَخمًا) بدلاً من (ضَخْمٌ)، وصدره:

ثُمَّتَ جِيتُ حَيَّةً آصَمَّا

ينظر: رؤبة بن العجاج، الديوان 183.

الشاهد فيه: تضعيف الميم في (الأضخمًا)، والقياس فيه (الأضخم)، لكن الشاعر اضطر في الوصل وحرك ما كان ساكناً، وأبقى التضعيف كما هو في الوقف تشبهاً للوصل بالوقف.

3- الشاعر رؤبة بن العجاج. وجاء في الديوان (جدبا) في الشطر الأول، وهو الصحيح؛ لأن من شروط التضعيف: ألا يكون الحرف الموقوف عليه حرف علة، وروي الشطر الثالث (أو كالحريق وافق القصبا)، وهذا الأخير لم يأت بعد البيت الأول، وإنما جاء صدراً للبيت الرابع. ينظر: رؤبة بن العجاج، الديوان 169.

الشاهد فيه: تضعيف الباء في (جدبّا)، والقياس (جدباً)، لكن الشاعر اضطر للتضعيف فشددها. وكذلك شدد باء (أخصب) للضرورة. وأما (القصبّا) فالقياس فيه (القصب)، لكن الشاعر اضطر في الوصل وحرك ما كان ساكناً، وأبقى التضعيف كما هو في الوقف تشبهاً للوصل بالوقف.

4- الحيدرة (1984): كشف المشكل في النحو 209/2- 210.

5- ينظر: أبو البركات بن الأنباري (د.ت): أسرار العربية412.

6- سيبويه (1988): الكتاب168/4.

7- أبو علي الفارسي (1999): التكملة205.

8- السيرافي (2008): شرح كتاب سيبويه (مهدلي)40/5.

9- ابن مالك (2013): شرح الكافية الشافية1989/4.

والذي دعاهم إلى ذلك هو «الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين أشموا إلا أن هؤلاء أشد توكيداً»[10]، أي: التفريق بين ما يلزمه السكون على كل حال وما سُكن بسبب الوقف.

ومفهوم الرَّوْم عند القراء كما هو عند النحاة، فقد عرفه الداني بأنه تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظمها في الصوت، فتسمع لها صوتاً خفيا يدركه الأعمى بحاسة سمعه[11].

والمعلوم هو أن جمهور النحاة –وهم الذين عبَّرَ عنهم صاحبنا ببعض أهل النحو- أجازوا الرَّوْم في الحركات الثلاث: الضمة والكسرة والفتحة[12]، إلا أنه في المفتوح قليل، خلافاً للقراء[13]، فقد منعوا الرَّوْم في النصب والفتح، واحتجوا بأن الفتحة خفيفة، وليست ثقيلة كالكسرة والضمة، فإذا اختلست منها ذهبت. وتابعهم من النحاة الفراء[14] وأبو حاتم[15] والحيدرة.

ونشب خلاف بين النحاة والقراء في مظان الرَّوْم، فالنحاة يذهبون إلى أنه إخفاء الحركة، والقراء يذهبون إلى أنه غير الإخفاء وغير الاختلاس، وإنما هو النطق ببعض الحركة. وعلَّل ابن الجزري أن الخلاف بين النحاة والقراء يظهر في حقيقة الرَّوْم في المفتوح والمنصوب غير المنون، فالفتحة لا تقبل التبعيض عند القراء لخفتها، بينما معنى الرَّوْم عند النحاة إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس، ولا يمتنع في الحركات الثلاث، ولذلك جاز الاختلاس عند القراء في هاء (يهدي) وخاء (يخصمون) المفتوحين، ولا يجوز الرَّوْم عندهم في نحو: (لا ريبّ، وأن المساجد)، وجاز الرَّوْم والاختلاس عند النحاة في نحو: أن يضربَ، فالرَّوْم وقفاً والاختلاس وصلاً وكلاهما في اللفظ واحد[16].

أما الإشمام فهو أن تضم شفتيك من غير صوت، بحيث يدركه البصير دون الضرير[17]، ومعنى ذلك «أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتهيئهما للفظ بالرفع أو الضم، وليس بصوت يُسمع، إنما يراه البصير دون الأدنى»[18]. وهو متفق عليه باطراد عند النحاة والقراء أنه لا يأتي في غير المضموم[19]؛ لأنه إشارة بالعضو إلى الحركة بعد سكون الحرف ليفهمه

10- سيبويه (1988): الكتاب 168/4.

11- ينظر: الداني (1984): التيسير في القراءات السبع 59.

12- ينظر: سيبويه (1988): الكتاب171/4، والسيرافي (2008): شرح كتاب سيبويه (مهدلي) 40/5، وابن مالك (2013): شرح الكافية الشافية1989/4، وأبو حيان الأندلسي (1998): ارتشاف الضرب من لسان العرب808/2، وخالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح623/2، والسيوطي (1979): همع الهوامع207/6.

13- ينظر: الداني (1984): التيسير في القراءات السبع 59، والرضي (1982): شرح شافية ابن الحاجب275/2، وخالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 623/2، وعبدالفتاح عبدالغني القاضي (1992): الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع176.

14- ينظر: ناظر الجيش (2007): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد5294/10، والرضي (1982): شرح شافية ابن الحاجب275/2، وخالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 623/2.

15- ينظر: أبو حيان الأندلسي (1998): ارتشاف الضرب من لسان العرب 808/2، وابن عقيل (1980): المساعد313/4، وخالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 623/2، والسيوطي (1979): همع الهوامع207/6.

16- ينظر: ابن الجزري (د.ت): النشر في القراءات العشر126/2.

17- ينظر: أبو البركات بن الأنباري (د.ت): أسرار العربية412.

18- أبو علي الفارسي (1999): التكملة205.

19- ينظر: سيبويه (1988): الكتاب 171/4، وأبو حيان الأندلسي (1998): ارتشاف الضرب من لسان العرب 808/2، وخالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 623/2.

الناظر ولا يدركه السامع أو الأعمى، فهو إشمام للحركة بأنك هيأت العضو للنطق بها. وعلة ذلك أنهم أرادوا «أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال»[20]، أي: المبني على السكون.

ونُقل عن الكوفيين أنهم ذهبوا إلى جواز الوقف بالإشمام في المكسور، وعللوا بأن الكسرة تكسر الشفتين كما أن الضمة تضمهما[21]. وروي الإشمام مجروراً في المعرب والمبني إلا أنه حمل على الرَّوْم؛ لأن الكوفيين لم يميزوا بين الإشمام والرَّوْم، فيجعلون الرَّوْم إشماماً تارة، والإشمام روماً تارة أخرى[22]، وهذا يخالف التحقيق؛ لأن الرَّوْم مع حركة الشفة يحدث صوتاً فيدركه الأعمى والبصير، ويرمز له بخط (-)، في حين أن الإشمام يدركه البصير دون الأعمى، ويرمز له بنقطة (.)؛ لأنه أضعف من الرَّوْم.

وما ذهب إليه الكوفيون مردود بأنه لا يجوز الإشمام في المنصوب والمكسور؛ لأنه يؤدي إلى تشويه الحلق[23]، بمعنى أن في الكسرة والفتحة إشارة تعتور هيئة الفم[24]. وعلل ابن يعيش تعليلاً آخر بقوله: «لأن الكسرة من مخرج الياء، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بنفاج الحنك من ظهر اللسان، ولأجل تلك الفجوة لان صوتها، وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان، وكذلك الفتح؛ لأنه من الألف، والألف من الحلق فما للإشمام إليها من سبيل»[25]، فلا يمكن للسامع إدراك هيئة خروج الحركتين؛ لأن مخرجهما يحجبه الشفتان والسن. وذكر الرضي أن الكوفيين توهموا برأيهم؛ لأنه لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المضموم[26].

وأما التضعيف فهو تضعيفك الحرف الموقوف عليه بزيادة حرف من جنسه فيلزم إدغامهما معاً[27]، نحو: هذا زاهِدْ، وهو يجعَلْ، وهذا فرَجْ، بتشديد الدال من (زاهد)، واللام من (يجعل)، والجيم من (فرج)، ويرمز له بالشين (ش)، وهو قليل في كلام العرب؛ لأن الوقف لاستراحة النفس، وهو خلاف ذلك.

والتضعيف أمكن توكيداً من الرَّوْم والإشمام؛ لأنه بيّنَ بحرف، والإشمام بيّنَ بإشارة، والرَّوْم بيّنَ بجزء من الحركة. وهو ما أكده سيبويه في قوله: «وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيداً؛ أرادوا أن يجيئوا بحرفٍ لا يكون الذي بعده إلا متحركاً؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، فهؤلاء أشد مبالغةً وأجمع؛ لأنك لو لم تشم كنت قد أعلمت أنها متحركة في غير الوقف»[28].

ويكون التضعيف في المرفوع، نحو: هذا خالدْ، والمجرور نحو: مررت بخالدْ، والمنصوب غير المنون نحو قول الشاعر:

لقد خَشِيتُ أن أرَى جِدَبًا ... في علمنا ذا بعْدَ ما أخْصَبَّا[29]

أما المنصوب المنون فيقلب التنوين ألفاً.

20- سيبويه (1988): الكتاب 168/4.

21- ينظر: ابن يعيش (د.ت): شرح المفصل67/9، وأبو حيان الأندلسي (1998): ارتشاف الضرب من لسان العرب 808/2، وابن الجزري (د.ت): النشر في القراءات العشر 121/2.

22- ينظر: ابن يعيش (د.ت): شرح المفصل 67/9، وخالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 623/2.

23- ينظر: أبو البركات بن الأنباري (د.ت): أسرار العربية414.

24- ينظر: خالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 624/2.

25- ابن يعيش (د.ت): شرح المفصل 67/9.

26- ينظر: الرضي (1982): شرح شافية ابن الحاجب 276/2.

27- ينظر: ابن يعيش (د.ت): شرح المفصل 67/9.

28- سيبويه (1988): الكتاب 168/4.

29- سبق تخريجه.

وذهب صاحبنا إلى أن التضعيف غير واضح في المرفوع، إلا أن النحاة أجازوا ذلك في الحركات الثلاث، فسيبويه يقول: «وأما التضعيف فقولك: هذا خالدْ، وهو يجعَلْ، وهذا فرجْ»[30]، ويذكر أن الخليل حدثهم بذلك عن العرب. فهو بذلك لم يجعل التضعيف في المرفوع غير واضح. وتابعه السيرافي، لكنه اشترط أنه إذا وصل أو نصب المنصرف ذهب التشديد[31]. وذهب إليه الفارسي[32] وابن يعيش[33] وابن مالك[34].

وذهب الرضي إلى أنه لا يوجد كلام في جواز تضعيف المنصوب غير المنون، نحو: رأيت الرجل، ولن نجعل، ورأيت أحمد[35]. وهذا مردود بقول سيبويه: «وأما ما كان في موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة، وتُضاعف»[36].

أما في المنصوب المنون فمعظم النحاة لا يجيزون الوقف بالتضعيف فيه؛ لأن تنوين النصب يبدل ألفاً حال الوقف عليه لتحرك حرف الإعراب، فالألف لا يقبل أن يكون قبله إلا الفتحة، وعندما يتحرك حرف الإعراب يستغني عن التضعيف.

شروط الوقف بالتضعيف:

وللوقف بالتضعيف شروط عند النحاة، هي:

1- أن يكون الحرف الموقوف حرفاً صحيحاً، نحو: هذا خالدْ، ويستثنى من ذلك المنصوب المنون فلا يضعف؛ لأن التنوين زائد يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعاً لحركات الإعراب، فكما أنه لا يوقف على الإعراب، فكذلك التنوين لا يوقف عليه، وإنما أبدلوا في النصب من التنوين ألفاً لخفة الألف والفتحة.

2- أن يكون ما قبل الحرف الموقوف عليه متحركاً، لئلا يلتقي ثلاثة سواكن، فلا يوقف بالتضعيف على (بكْرْ) أو (شهْرْ) أو (زيْدْ). وأجاز عبد القاهر الجرجاني تضعيف الحرف إذا كان قبله حرف مد، نحو: سعيد وثمود؛ نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده[37]. واعترضه الرضي بأن السماع والقياس يدفعانه[38].

3- ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة، نحو: خطأ ورشأ؛ لأن الهمزة لا تضعف؛ لأنها لا تدغم، قال سيبويه: «ولم نسمعهم ضاعفوا؛ لأنهم لا يضاعفون الهمزة في آخر الحروف في الكلام»[39].

4- ألا يكون الموقوف عليه حرف علة؛ لأنه لا يضعف، نحو: يمشي يغزو يخشى؛ لأن الحركات عليها يجعلها ثقيلة، والتضعيف يجعلها أكثر ثقلاً إذا كانت ياءً أو واواً، أما الألف فلا يضعف[40].

30- سيبويه (1988): الكتاب 169/4.

31- ينظر: السيرافي (2008): شرح كتاب سيبويه (مهدلي) 41/5.

32- ينظر: أبو علي الفارسي (1999): التكملة206.

33- ينظر: ابن يعيش (د.ت): شرح المفصل 68/9- 69.

34- ينظر: ابن مالك (2013): شرح الكافية الشافية1989/4.

35- ينظر: الرضي (1982): شرح شافية ابن الحاجب 316/2.

36- سيبويه (1988): الكتاب 171/4.

37- ينظر: ابن يعيش (د.ت): شرح المفصل 70/9، والرضي (1982): شرح شافية ابن الحاجب 315/2، وخالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 624/2- 326.

38- ينظر: الرضي (1982): شرح شافية ابن الحاجب 315/2.

39- سيبويه (1988): الكتاب 178/4.

40- ينظر: ابن يعيش (د.ت): شرح المفصل 69/9، وابن مالك (2013): شرح الكافية الشافية1989/4، وابن عقيل (1980): المساعد314/4- 315، وخالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 624/2- 625.

الترجيح:

الراجح عندي هو ما أجازه جمهور النحاة في الرَّوْم والتضعيف خلافاً للحيدرة، فالرَّوْم يأتي في المرفوع والمجرور والمنصوب؛ لأن الرَّوْم عند النحاة لا يعني إخفاء الحركة تماماً كما فسره القراء، وإنما هو صويت ضعيف يتبع الحرف تنبيهاً للحركة، بمعنى أن الحركة لم تسقط جميعها، بل ينطق ببعضها، وهذا يضعف ما ذهب إليه الحيدرة المتابع للقراء بمنعهم الرَّوْم في المنصوب، فهم اعتمدوا في ذلك على مصدر وحيد من مصادر السماع وهو القراءات القرآنية، في حين أن النحاة اعتمدوا على ما جاء عن العرب، فهو الأكثر في كلامهم، يقول سيبويه: «وأما ما كان في موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة»[41].

أما التضعيف فقد جاء في المرفوع والمجرور والمنصوب غير المنون لسماعه عن العرب، يقول سيبويه: «وأما التضعيف فقولك: هذا خالِدْ، وهو يجعَلْ، وهذا فرَجْ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب»[42].

إذاً فالنحاة أكثر دقة وضبطاً في جوازهم لمجيء الرَّوْم والتضعيف في الحركات الثلاث، ويستثنى في التضعيف المنصوب المنون لتحرك حرف الإعراب. وهو عكس ما يراه بعض الدارسين المحدثين[43] أن القراء أكثر دقة وضبطاً في مظان الرَّوْم؛ لأنه نُقل بالإجماع عن بعض القراء، وسار عليه الأئمة من أهل الأداء ومشايخ القراء.

المبحث الثاني- اعتراض الحيدرة على النحاة في الوقف بالنقل.

العرض:

ذكر الحيدرة أن النحويين لا يجيزون الوقف بالنقل إلا في الشعر، وذهب إلى أن الوقف بالنقل ضعيف جداً؛ لأن العامة تستعمله كثيراً في الأفعال الماضية، نحو: ضربُهْ، وشتمُهْ؛ إذ قال: «ومنهم من ينقل حركة الحرف الذي يقف عليه إلى الحرف الذي قبله، فيقول: جاءني زَيْدْ، وهذا عمْرْو، وكثيراً ما تستعمله العامة في الأفعال الماضية من نحو: ضَرَبْه، وشتَمْه، وهو ضعيف جداً، وأكثر النحويين لا يجيزه إلا للشاعر، وأنشدوا عليه:

نَحُجُّ معاً قالت أعاماً وقابلَهْ[44]

وقال امرؤ القيس:

وَهِرٌ تَصيدُ قُلُوبَ الرجَـــالِ وَأَفلَتَ مِنْهَا ابنُ عَمرٍو حُجُرْ[45]

واسمه حُجْرُ بنُ عَمرٍو، وبسكون الجيم، وقال آخر:

قد كان شَيْبَانُ شديداً هَبَصُهْ حتى أتـــاه قِرْنُهُ فَـوَقَصُـهْ[46]

41- سيبويه (1988): الكتاب 171/4.

42- سيبويه (1988): الكتاب 172/4.

43- ينظر: محمد خليل نصر الله فراج (2001): الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء 28.

44- الرجز لحميد بن ثور الهلالي. وصدره:

فقلتُ: أُمْكُثِي حتى يَسَارِ لَوْ أَنَّنا

وروي عجزه بـ(نحج فقالت لي أعامٌ وقابلُ). ينظر: حميد بن ثور الهلالي (1951): الديوان 117.

الشاهد فيه: (قابلَهْ)، حيث اضطر الشاعر إلى الوقف، فنقل حركة الهاء إلى ما قبلها وسكن الهاء.

45- ينظر: امرؤ القيس (1958): الديوان155. الشاهد فيه: (حجرْ)، ولما وقف عليه نقل حركة الراء إلى ما قبلها.

46- البيت لامرأة من عبد القيس. ويروى:

ما زَالَ شَيْبَانُ شَديداً هَبَصُه حتى أتاه قِرْنُهُ فَيَقِصُهْ

ولا ينتقل إلا إلى حرف ساكن، مثل: الميم من عمْرو، فإن كان متحركاً سكنته قبل النقل، فقلتَ في مثل: فوقَصْه، ساكنة الصاد، ثم تنقل ضمة الهاء إلى الصاد، فيجيء: فوقصُهْ، ولا أعرفهم يسكنون المنقول إليه إلا إذا كانت حركته فتحة فقط، دون الضمة والكسرة؛ لأن الفتح أخو السكون، ولا تنقل إلا الضمة دون سائر الحركات»[47].

التوضيح:

ذكر سيبويه أن منهم من يقف بالنقل، وهو نقل حركة الحرف الأخير للحرف السابق له، نحو: بَكُرْ وعَمُرْ ونقُرْ، وذلك لكراهيتهم التقاء الساكنين[48].

وذهب ابن عصفور إلى أن تقديم الحركة من أجل الضرورة قليل، ويستعمل في الشعر والنثر[49]، ولم يصفه بالضعف. فهو وارد في كلام العرب شعراً ونثراً، وإن كانت تستعمله العامة، نحو قولك في ضربَهُ: ضرَبْهُ، إلا أنه مستساغ عند النحاة[50].

ولا يجيز الحيدرة إلا نقل الضمة دون الكسرة والفتحة[51]. وعند إنعام النظر في كتب النحويين وجدناهم يجيزون نقل الضمة والكسرة، نحو: هذا عمُرْو، ومررت ببكِرْ[52]، ويستشهدون ببيت من الشعر في نقل الكسرة، نحو قول الشاعر:

أَرَتْنِيَ حِجْلاً عَلَى سَـــــاقِها ... فَهَشَّ الفُؤَادُ لِذَاكَ الحِجِلْ

فَقُلْتُ وَلَمْ أَخْفِ عَنْ صَاحِبِي ... أَلَا بِأَبِي أَصْلُ تِلْكَ الرِّجِلْ[53]

فنقل كسرة اللام في (الحجل والرجل) إلى الحرف السابق قبلها.

والوقف بالنقل ليس محصوراً ببناء الكلمة، بل يتعدى ذلك إلى ما هو معرب، نحو قول الشاعر:

عجِبْتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهُ ... من عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أضْرِبُهْ[54]

حيث نقل حركة الضمير إلى الباء المجزومة بالسكون.

وهو من شواهد: خالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 628/2، والسيوطي (د.ت): شرح شواهد المغني186/1. وهو دون نسبة في: ابن عصفور (1980): ضرائر الشعر187، وابن منظور (1300هـ): لسان العرب103/7. الشاهد فيه: (فَوَقَصْهُ)، ولما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى المتحرك قبلها.

47- الحيدرة (1984): كشف المشكل في النحو 210/2- 212.

48- ينظر: سيبويه (1988): الكتاب 173/4.

49- ينظر: ابن عصفور (1980): ضرائر الشعر187.

50- ينظر: ناظر الجيش (2007): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 5295/10، وابن عصفور (1980): ضرائر الشعر187، و (د.ت): شرح جمل الزجاجي436/2، وابن عقيل (1980): المساعد315/4، وخالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 628/2.

51- ينظر: الحيدرة (1984): كشف المشكل في النحو 212/2.

52- ينظر: ناظر الجيش (2007): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 5295/10، وابن عقيل (1980): المساعد315/4.

53- لم أقف على قائله. وهو من شواهد: ثعلب (1950): مجالس ثعلب97- 98، وابن جني (1954): المنصف161/1، وأبو البركات بن الأنباري (2009): الإنصاف733/2، و (د.ت): أسرار العربية415، وابن يعيش (د.ت): شرح المفصل 71/9، وابن منظور (1300هـ): لسان العرب267/11، والسيوطي (1979): همع الهوامع210/6، والشنقيطي (1999): الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع 565/2. الشاهد فيه: (الحِجِلْ) و (الرِّجِلْ)، ولما وقف عليه نقل حركة اللام وهي الكسرة إلى الساكن قبلها.

54- البيت لزياد الأعجم. ينظر: يوسف حسين بكار (1983): شعر زياد الأعاجم 45.

الشاهد فيه: (لم أضربُهْ)، حيث اضطر الشاعر إلى الوقف عليه، فنقل حركة الهاء إلى ما قبلها، والأصل: لم أضربْهُ.

شروط الوقف بالنقل:

وللوقف بالنقل شروط، هي:

1- أن يكون الحرف ما قبل الأخير ساكناً، فإذا كان متحركاً، نحو: جعفَر، فلا يجوز فيه النقل؛ لأن ما كان متحركاً لا يقبل حركة أخرى. وأجاز الحيدرة الوقف بالنقل على ما كان مفتوحاً قبل آخره، بقوله: «ولا أعرفهم يسكنون المنقول إليه إلا إذا كانت فتحة فقط، دون الضمة أو الكسرة؛ لأن الفتح أخو السكون»[55]. ووافقه ابن مالك[56] والأشموني[57] والأزهري[58] والسيوطي[59] والصبان[60]. وذكر ابن مالك أنها لغة لخم، واستشهد بقول الشاعر:

مَنْ يأتمِرْ بالخير فيما قصَدُهْ تُحْمَدْ مَسَاعِيهِ ويُعْلَمْ رَشَدُهْ[61]

حيث نقل حركة الضمير إلى الدال المفتوحة قبله في (قصده).

ولم يستسغ أبو حيان الأندلسي ما ذهب إليه ابن مالك في جواز الوقف بالنقل على المتحرك الذي قبله حرف متحرك؛ لأنه في نظره يحتمل التأويل، وما كان محتمل التأويل فلا تثبت القواعد به[62]. والتأويل عنده أنه يحتمل واو الجماعة في (قصدوه) حملاً على معنى (مَنْ)، ثم حذفت الواو، وبقت الضمة دليلاً عليه[63]، كقوله:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَا كَانُ حَوْلِي[64]

55- الحيدرة (1984): كشف المشكل في النحو 210/2- 212.

56- ينظر: ابن مالك (1967): التسهيل 330، وابن مالك (2013): شرح الكافية الشافية1990/4.

57- ينظر: الأشموني (1955): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك753/3.

58- ينظر: خالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 628/2.

59- ينظر: السيوطي (1979): همع الهوامع212/6.

60- ينظر: الصبان (د.ت): الحاشية296/4.

61- لم أقف على قائله. وهو من شواهد: العيني (2012): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 2070/4، والمرادي (2001): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك1481/5، والأشموني (1955): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 753/3، والسيوطي (1979): همع الهوامع212/6، والصبان (د.ت): الحاشية 296/4، والشنقيطي (1999): الدرر اللوامع على همع الهوامع ع 566/2. الشاهد فيه: (قصدُهْ) بضم الدال؛ لأن الدال في الأصل مفتوحة، ولكن الشاعر لما وقف على (قصده) نقل حركة الهاء إلى الدال المتحركة.

62- ينظر: أبو حيان الأندلسي (1998): ارتشاف الضرب من لسان العرب 817/2.

63- ينظر: المرادي (2001): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1481/5، والعيني (2012): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 2071/4.

64- لم ينسب إلى قائله. وعجزه:

وكانَ مَعَ الأَطِبَّاء الأُساةُ

وهو من شواهد: الفراء (1983): معاني القرآن91/1، وثعلب (1950): مجالس ثعلب 88، وأبو البركات بن الأنباري (2009): الإنصاف385/1، و (د.ت): أسرار العربية317، وابن عصفور (1980): ضرائر الشعر 119، 127، وابن يعيش (د.ت): شرح المفصل 80/9، والعيني (2012): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 551/4، والسيوطي (1979): همع الهوامع201/1، و (1985): الأشباه والنظائر19/7، والبغدادي (1997): خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب 229/5، والصبان (د.ت): الحاشية 297/4، وإيميل بديع يعقوب (1996): المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 511/1.

الشاهد فيه: (كانُ)، حيث حذفت منه واو الجماعة للوقف، وبقت الضمة دليلاً عليه، وأصله كانوا.

وردَّ على ابن مالك- أيضاً- المرادي بقوله: «فإن كان مستنده في إثبات هذه اللغة هذا البيت، فلا حجة فيه»[65].

واعترض الصبان أبا حيان الأندلسي بأنه لم يراع المعنى في (مساعيه ورشده)؛ لأن الضمير هنا للمفرد لا للجمع[66].

2- ألا يكون الساكن ما قبل الأخير ياءً أو واواً، نحو: عون، ثمود، زيد، سعيد؛ لأن تحريك الواو والياء يجعلهما ثقيلين بالحركة، والعرب تكره ذلك.

3- ألا يكون المنقول منه الحركة حرف علة، نحو: غزو، رمي.

4- ألا يكون المنقول إليه الحركة حرفاً لا يقبل الحركة، نحو: إنسان، دار؛ لأن الألف لا يحرك للتعذر، أو حرفاً مشدداً نحو: يشدّ؛ لأن المدغم يسكن فلا يقبل الحركة.

5- ألا يؤدي النقل إلى عدم النظير، فلا يجوز نقل الكسرة في قولك: انتفعت بيُسرِ؛ لأنه يصير على وزن (فُعِلْ)، وهذا الوزن لا يختص بالأسماء، وإنما يختص بالأفعال المبنية للمجهول، ولا نظير له. ولا يجوز نقل الضمة في قولك: هذا بِشْرُ؛ لأنه يصير على وزن (فِعُل) وهذا الوزن مرفوض في الأسماء، بل يتبع، فيقال: بُسُرْ، وهذا بِشِرْ[67].

6- واشترط البصريون أن تكون الحركة المنقولة الضمة أو الكسرة؛ لأنهما ثقيلتان، ولم ينقلوا الفتحة؛ لأنها خفيفة وليست ثقيلة، نحو: قرأت العِلَمْ بالنقل، فلا يجوز نقل حركة الميم إلى اللام، بل (العِلِم) بالاتباع[68]. وأجاز الكوفيون والأخفش نقل الفتحة[69]، ووافقهم أبو البركات بن الأنباري[70] وابن يعيش[71]. واشترط الحيدرة نقل الضمة فقط.

الترجيح:

الراجح عندي هو أن الوقف بالنقل جائز عند العرب؛ لأنهم استعملوه في الشعر والنثر، ويبدو أن الحيدرة حينما وصفه بأنه ضعيف جداً اعتمد على أقوى المذاهب في الوقف، فأقوى المذاهب في الوقف هو الوقف بالسكون؛ لأن القياس في الوقف أن يكون على السكون، يليه التضعيف؛ لأنه بَيّن بحرف، ثم الرَّوْم والإشمام؛ لأنهما يبيّنا بإشارة، إلا أن الرَّوْم أوكد من الإشمام؛ لأنه بيّن بحركة ضعيفة يدركها الأعمى والبصير، في حين أن الإشمام بيّن بضم الشفتين دون صوت يسمع، فيدركه البصير دون الأعمى، كما أن الرَّوْم يرمز له بخط (ـ)، بينما يرمز للإشمام بنقطة (.)، والنقطة أضعف من الخط. ويأتي الوقف بالنقل في آخر هذه المذاهب.

65- المرادي (2001): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1482/5.

66- ينظر: الصبان (د.ت): الحاشية 297/4.

67- ينظر: ناظر الجيش (2007): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 5295/10، والمرادي (2001): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1479/5- 1481، وابن عقيل (1980): المساعد315/4- 319، والأشموني (1955): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 753/3- 754، وخالد الأزهري (2000): شرح التصريح على التوضيح 626/2- 628، والسيوطي (1979): همع الهوامع211/6- 213.

68- ينظر: ابن مالك (1967): التسهيل 329، وناظر الجيش (2007): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 5295/10، والمرادي (2001): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1479/5، والأشموني (1955): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 754/3، والسيوطي (1979): همع الهوامع213/6.

69- هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. ينظر: أبو البركات بن الأنباري (2009): الإنصاف731/2، والمرادي (2001): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1479/5.

70- ينظر: أبو البركات بن الأنباري (2009): الإنصاف735/2.

71- ينظر: ابن يعيش (د.ت): شرح المفصل 72/9.

خاتمة البحث.

هذا بحث بعنوان: (اعتراضات الحيدرة اليمني على النحاة في الوقف)، تناولت فيه اعتراضه على النحاة في الوقف بالرَّوْم والإشمام والتضعيف، والوقف بالنقل، وفي نهاية البحث أسطر أبرز ما توصلت إليه من نتائج، وهي:

- أن الذي دعا النحاة إلى توضيح مفهوم الرَّوْم هو التفريق بين ما يلزمه السكون على كل حال وما سُكن بسبب الوقف.
- أن الذي دعا النحاة إلى توضيح مفهوم الإشمام هو التفريق بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال.
- أن التضعيف أمكن توكيداً من الرَّوْم والإشمام؛ لأنه بيّنَ بحرف، والإشمام بيّنَ بإشارة، والرَّوْم بيّنَ بجزء من الحركة.
- أن معظم النحاة لا يجيزون الوقف بالتضعيف في المنصوب المنون؛ لأن تنوين النصب يبدل ألفاً حال الوقف عليه لتحرك حرف الإعراب، فالألف لا يقبل أن يكون قبله إلا الفتحة، وعندما يتحرك حرف الإعراب يستغني عن التضعيف.
- أن الرَّوْم يأتي في المرفوع والمجرور والمنصوب؛ لأن الرَّوْم لا يعني إخفاء الحركة تماماً كما فسره القراء، وإنما هو صويت ضعيف يتبع الحرف تنبيهاً للحركة، بمعنى أن الحركة لم تسقط جميعها، بل ينطق ببعضها، وهذا يضعف ما ذهب إليه الحيدرة المتابع للقراء بمنعهم الرَّوْم في المنصوب، فهم اعتمدوا في ذلك على مصدر وحيد من مصادر السماع وهو القراءات القرآنية، في حين أن النحاة اعتمدوا على ما جاء عن العرب، فهو الأكثر في كلامهم.
- أن التضعيف يأتي في المرفوع والمجرور والمنصوب غير المنون لسماعه عن العرب.
- أن الوقف بالنقل جائز عند العرب؛ لأنهم استعملوه في الشعر والنثر، وهذا يضعف حكم الحيدرة على استعمال العامة للوقف بالنقل بأنه ضعيف جداً ؛ لأن حكمه مبني على أقوى المذاهب في الوقف وليس على الاستعمال.

التوصيات والمقترحات.

استنادا إلى ما توصل إليه البحث يوصي الباحث ويقترح الآتي:

1- ضرورة الاهتمام بالفكر النحوي عند نحاة اليمن، لا سيما في عصر الحيدرة.

2- ضرورة الاهتمام بعلماء اللغة والنحو في اليمن.

3- على الجامعات اليمنية الاهتمام بالتراث النحوي اليمني وإحيائه، وإبراز علماء اللغة والنحو في الدراسات اللغوية الحديثة، ورفع مكانتهم.

4- كما يقترح الباحث إجراء الدراسات الآتية:

1- دراسة مستفيضة حول الفكر النحوي عند الحيدرة اليمني من خلال كتابه كشف المشكل في النحو.

2- دراسة اللغات أو اللهجات في (كشف المشكل في النحو) للحيدرة اليمني في ضوء نظريات علم اللغة الحديث (صوتياً- صرفياً- نحوياً- تركيبياً)؛ لا سيما أن كتاب الحيدرة يتسم بالجانب العلمي والجانب التعليمي، ويمكن الإفادة منه في هذا المجال.

3- دراسة الردود النحوية عند نحاة اليمن للكشف عن منهجهم في الردود.

مصادر البحث ومراجعه.

1. إبراهيم، محمد أبو الفضل (1958): تحقيق ديوان امرئ القيس، ط5، دار المعارف، القاهرة.
2. إبراهيم، محمد أبو الفضل (1965): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ط1، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

3. إبراهيم، مصطفى؛ وعبد الله، أمين (1954): تحقيق المنصف، لابن جني، ط1، من مطبوعات شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
4. ابن منظور، محمد بن علي (1300هـ): لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.
5. أبو جناح، صاحب (د.ت): تحقيق شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ط1، عالم الكتب، بيروت.
6. الأكوع، محمد بن علي (1976): تاريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزبيد، لعمارة اليمني، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة.
7. أوتو يرتزل (1984): عني بتصحيح التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، ط2، دار الكتاب، بيروت.
8. بركات، محمد كامل (1967): تحقيق التسهيل، لابن مالك، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر.
9. بركات، محمد كامل (1980): تحقيق المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، دار الفكر، دمشق.
10. بكار، يوسف حسين (1983): جمع وتحقيق ودراسة شعر زياد الأعاجم، ط1، دار المسيرة، عمان.
11. بن أبي الرجال، القاضي شهاب الدين (2004): مطلع البدور ومجمع البحور، ط1، منشورات مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، اليمن.
12. بن سليمان، عبد الرحمن علي (2001): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، دار الفكر العربي، القاهرة.
13. البيطار، محمد بهجة (د.ت): تحقيق أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، من مطبوعات المجمع اللغوي العربي، دمشق.
14. الحبشي، عبد الله محمد (2004): مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، د.ط، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي.
15. الزركلي (2002): الأعلام، للزركلي، ط15، دار العلم للملايين، بيروت.
16. سعد، طه عبد الرؤف (د.ت): حاشية الصبان، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
17. السود، محمد باسل عيون (1999): وضع حواشي الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
18. السود، محمد باسل عيون (2000): تحقيق شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
19. السيد، إبراهيم محمد (1998): تحقيق ضرائر الشعر، لابن عصفور، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت.
20. سَيّد، فؤاد (1956): تحقيق طبقات فقهاء اليمن لعمر بن علي بن سَمرة الجعدي، د. ط، دار القلم، بيروت.
21. الضباع، علي محمد (د.ت): تحقيق النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
22. عبد الحميد، محمد محي الدين (1955): تحقيق شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
23. عبد الحميد، محمد محي الدين (2009): تحقيق الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، دار الطلائع، القاهرة.
24. فاخر وآخرون، علي محمد (2007): تحقيق تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
25. فاخر، علي محمد؛ السوداني، أحمد محمد توفيق؛ وفاخر، عبد العزيز محمد (2010): تحقيق المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، ط1، دار السلام، القاهرة.
26. فراج، محمد خليل نصر الله (2001): الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة 159، العدد21.

27. القاضي، عبد الفتاح عبد الغني (1992): الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ط4، مكتبة السوادي، جدة.
28. كوجان، أحمد ظافر (د.ت): تعليق على شرح شواهد المغني، للسيوطي، لجنة التراث العربي، بيروت.
29. المبارك، عبد الحسين (د.ت): تحقيق شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
30. محمد، رجب عثمان (1998): تحقيق ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ط1، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
31. المرجان، كاظم بحر (1999): تحقيق التكملة، لأبي علي الفارسي، ط2، عالم الكتب، بيروت.
32. مكرم، عبد العال سالم (1979): تحقيق همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، دار البحوث العلمية، الكويت.
33. مكرم، عبد العال سالم (1985): تحقيق الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
34. مهدلي، أحمد حسن ؛ وعلي، علي سيد (2008): تحقيق شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
35. المينمي، عبد العزيز (1951): صنع ديوان حميد بن ثور الهلالي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
36. النجار، محمد علي؛ ونجاتي، أحمد يوسف (1983): تحقيق معاني القرآن للفراء، ط3، عالم الكتب، بيروت.
37. نور، محمد؛ والزفراف، محمد؛ وعبد الحميد، محمد محي الدين (1982): شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت.
38. هارون، عبد السلام محمد (1950): تحقيق مجالس ثعلب، دار المعارف، مصر.
39. هارون، عبد السلام محمد (1988): تحقيق الكتاب، لسيبويه، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
40. هارون، عبد السلام محمد (1997): تحقيق خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، للبغدادي، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة.
41. هريدي، عبد المنعم أحمد (2013): تحقيق شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ط1، من مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
42. الهلالي، هادي عطية مطر (1984): تحقيق كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، ط1، مطبعة الإرشاد، بغداد.
43. الورد، وليم (د.ت): تحقيق ديوان رؤبة بن العجاج، دار ابن قتيبة، الكويت.
44. يعقوب، إيميل بديع (1996): المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

Research sources and references.

1. Abd al-Hamid, Muhammad Mohi al-Din (1955): Verification of al-Ashmuni's commentary on Alfiya Ibn Malik, 1st edition, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut.
2. Abd al-Hamid, Muhammad Mohi al-Din (2009): Achieving fairness in matters of disagreement between the Basran and Kufian grammarians, by Abu al-Barakat ibn al-Anbari, Dar al-Tala'i, Cairo.
3. Abu Jinnah, Sahib (D.T): Verification of Explanation of Jamal Al-Zajaji, by Ibn Asfour, 1st edition, Alam Al-Kutub, Beirut.
4. Al-Akwa', Muhammad bin Ali (1976): The History of Yemen, which is called Al-Mufid in the news of Sana'a and Zabid, by Amara Al-Yamani, 2nd Edition, Al-Sa'ada Press, Cairo.
5. Al-Bitar, Muhammad Bahja (D.T): Investigation of the secrets of Arabic, by Abi Al-Barakat bin Al-Anbari, from the publications of the Arab Linguistic Assembly, Damascus.

6. Al-Dabaa, Ali Muhammad (D.T): Publication investigation of the ten readings, by Ibn Al-Jazari, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.
7. Al-Habashi, Abdullah Muhammad (2004): Sources of Islamic Thought in Yemen, Dr. I, Publications of the Cultural Foundation, Abu Dhabi.
8. Al-Hilali, Hadi Attia Matar (1984): Investigation of the problem revealed in grammar, by Al-Haidara Al-Yamani, 1st Edition, Al-Irshad Press, Baghdad.
9. Al-Minami, Abdel Aziz (1951): Made by Hamid bin Thawr Al-Hilali, Egyptian Book House Press, Cairo.
10. Al-Mubarak, Abdul-Hussein (D.T): Verification of Explanation of Al-Mufassal, by Ibn Yaish, Alam Al-Kutub, Beirut.
11. Al-Murjan, Kazem Bahr (1999): Achieving the Completion, by Abu Ali Al-Farsi, 2nd Edition, World of Books, Beirut.
12. Al-Najjar, Muhammad Ali; Najati, Ahmed Youssef (1983): An Investigation of the Meanings of the Qur'an for Al-Farra', 3rd Edition, World of Books, Beirut.
13. Al-Qadi, Abd al-Fattah Abd al-Ghani (1992): Al-Wafi fi Explanation of Al-Shatibiyyah in the Seven Readings, 4th edition, Al-Sawadi Library, Jeddah.
14. Al-Sayed, Ibrahim Muhammad (1998): Investigation of the Damages of Poetry, by Ibn Asfour, Dar Al-Andalus for Printing and Publishing, Beirut.
15. Al-Soud, Muhammad Basil Oyoun (1999): Putting the footnotes of the shining pearls on the gathering of the audiences, explaining the collection of the mosques, by Ahmed bin Al-Amin Al-Shanqeeti, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.
16. Al-Soud, Muhammad Basil Oyoun (2000): An investigation of the explanation of the statement on the explanation, by Al-Azhari, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.
17. Al-Ward, William (D.T): The investigation of the Diwan of Rouba bin Al-Ajaj, Dar Ibn Qutayba, Kuwait.
18. Al-Zarkali (2002): Al-Alam, by Al-Zarkali, 15th Edition, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut.
19. Bakkar, Youssef Hussein (1983): Collection, investigation and study of the poetry of Ziyad Al-A'jam, 1st edition, Dar Al-Masira, Amman.
20. Barakat, Muhammad Kamel (1967): Achievement of Facilitation, by Ibn Malik, Dar Al-Kateb Al-Arabi for Printing and Publishing, Egypt.
21. Barakat, Muhammad Kamel (1980): Achievement of the Assistant to Facilitate Benefits, by Ibn Aqil, Dar Al-Fikr, Damascus.
22. Bin Suleiman, Abd al-Rahman Ali (2001): Clarifying the purposes and paths by explaining the millennium of Ibn Malik, for al-Muradi, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo.
23. Cogan, Ahmed Dhafer (D.T): Commentary on the Explanation of the Evidence of Al-Mughni, by Al-Suyuti, Arab Heritage Committee, Beirut.

24. Fakher and others, Ali Muhammad (2007): Investigation of the introduction to the rules by explaining the facilitation of benefits, for the head of the army, 1st edition, Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation, Cairo.
25. Fakher, Ali Muhammad; Al-Sudani, Ahmed Mohamed Tawfiq; Fakher, Abd al-Aziz Muhammad (2010): Achieving the Grammatical Purposes in Explanation of the Evidence of the Explanations of the Millennium, Al-Aini, 1st Edition, Dar Al-Salam, Cairo.
26. Faraj, Muhammad Khalil Nasrallah (2001): Waqf and its Functions for Grammarians and Readers, Annals of Arts and Social Sciences, Scientific Publication Council, Kuwait University, Letter 159, Number 21.
27. Haridi, Abdel Moneim Ahmed (2013): Verification of Explanation of the Healing Sufficient, by Ibn Malik, 1st edition, from the publications of Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah.
28. Haroun, Abd al-Salam Muhammad (1950): investigation of the fox councils, Dar al-Ma'arif, Egypt.
29. Haroun, Abd al-Salam Muhammad (1988): Reviewing the book, by Sibawayh, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo.
30. Haroun, Abd al-Salam Muhammad (1997): The investigation of the treasury of literature and the pulp of the door of Lisan al-Arab, by al-Baghdadi, 4th Edition, Al-Khanji Library, Cairo.
31. Ibn Abi al-Rijal, Judge Shihab al-Din (2004): The Beginning of the Door and Majma' al-Buhur, 1st Edition, Publications of the Ahl al-Bayt Center for Islamic Studies, Yemen.
32. Ibn Manzoor, Muhammad bin Ali (1300 AH): Lisan Al-Arab, 1st Edition, Dar Sader, Beirut.
33. Ibrahim Moustafa; and Abdullah, Amin (1954): edited by Al-Mansif, by Ibn Jinni, 1st edition, from the publications of the Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Printing Company, Egypt.
34. Ibrahim, Muhammad Abu al-Fadl (1958): investigation of Imru' al-Qais's office, 5th edition, Dar al-Ma'arif, Cairo.
35. Ibrahim, Muhammad Abu al-Fadl (1965): The Purpose of Consciousness in the Layers of Linguists and Grammarians, by Al-Suyuti, 1st Edition, printed by Issa Al-Babi Al-Halabi Press and Partners, Egypt.
36. Mahdali, Ahmed Hassan; Ali, Ali Sayed (2008): Verification of the explanation of Sibawayh's book, by Al-Sirafi, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.
37. Makram, Abd al-Aal Salem (1979): An investigation of the collection of mosques, by Al-Suyuti, Scientific Research House, Kuwait.
38. Makram, Abd al-Aal Salem (1985): An Investigation of Similarities and Analogues in Syntax, by al-Suyuti, 1st edition, Al-Risala Foundation, Beirut.
39. Muhammad, Ragab Othman (1998): Achieving the Absorption of Striking from Lisan Al-Arab, by Abu Hayyan Al-Andalusi, 1st edition, reviewed by: Dr. Ramadan Abdel-Tawab, Al-Khanji Library, Cairo.

40. Noor Mohammad; Al-Zafraf, Muhammad; And Abdel-Hamid, Muhammad Mohiuddin (1982): Explanation of Shafia Ibn al-Hajib, by al-Radi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.
41. Otto Urtzel (1984): Concerning the Correction of Facilitation in the Seven Readings, by Abu Amr al-Dani, 2nd edition, Dar al-Kitab, Beirut.
42. Saad, Taha Abdel Raouf (D.T): Al-Sabban's footnote, Al-Tawfiqiyyah Library, Cairo.
43. Sayed, Fouad (1956): An investigation of the layers of Yemeni jurisprudence by Omar bin Ali bin Samra Al-Jaadi, d. I, Dar Al-Qalam, Beirut.
44. Yacoub, Emile Badie (1996): The Detailed Dictionary of Witnesses of the Arabic Language, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.